دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية

بحث تطبيقي على الشركة التعاونية للتأمين في مدينة الرياض

إعداد

ســـند ســـعيد الدوســـري

ملخص الدراسة :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آليات تطبيق الحوكمة في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية ودورها في تحسين الأداء المالي لهذه الشركات ، والمعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في شركات التأمين، وكيف يمكن التغلب على هذه المعوقات .

مشكلة الدراسة :

تتضح مشكلة الدراسة من خلال العديد من الدراسات أن هناك اهتماماً كبيراً بالدور الذي يمكن تؤديه حوكمة الشركات، وأهميتها وفوائدها في تحسين الأداء المالي , وخاصة ، لما شهده قطاع شركات التأمين في المملكة العربية السعودية من توسعه وتطور كبير سواء في مجال النشاط أو الحجم أو تنوع الخدمات التأمينية .

منهج الدراسة :

استخدم الباحث المنهج الوصفي لملاءمته ثلموضوع البحث .

مجتمع وعينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في الشركة التعاونية للتأمين بلغ عددهم (٧٠٠) تقريباً، أما عينة الدراسة فقد تمثلت في عينة عشوائية مقدارها (٦٠) مفردة .

حدود الدراسة :

أ – الحدود الموضوعية : اقتصرت الدراسة على مناقشة دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية .

ب- الحدود البشرية : اقتصرت هذه الدراسة على موظفي الشركة التعاونية للتأمين.

ج- الحدود المكانية : قام الباحث بإجراء الدراسة في الشركة التعاونية للتأمين في الرياض مع المقارنة مع شركات تأمين أخرى .

د- الحدود الزمنية : قام الباحث بإجراء هذه الدراسة خلال العام (١٤٣٧/٢٠١٥م).

كما قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة , وأسفرت نتائج الدراسة ,عن موافقة عينة الدراسة على الاستفادة من تطبيق آليات الحوكمة في شركات التأمين في تحسين الأداء المالي لهذه الشركات وذلك بمتوسط حسابي (٣.٨٨ من ٥) كما أظهرت النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون على المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في شركات التأمين، بمتوسط حسابي (٣.٨٤ من ٥)، كما أسفرت النتائج أن افراد عينة الدراسة موافقون على تسعة معوقات , والتى تتمثل فى وجود فساد إداري في بعض الشركات , وقلة المتخصصين في الحوكمة , وعدم توفر آلية واضحة للمساءلة , ومحدودية تدريب الموظفين فيما يختص بالحوكمة داخل الشركة , كما يوجد ضعف فى اهتمام الجهات الحكومية (الرقابية) بتطبيق حوكمة شركات التأمين .

وقد فسرت النتائج فى ضوء مشكلة الدراسة وإطارها النظرى .

Summary.

This study aimed to identify the mechanisms of applying governance in insurance companies in Saudi Arabia and their role in improving the financial performance of these companies, and the obstacles facing the implementation of governance in insurance companies.

Study Problem: The problem of the study is evidenced by many studies that there is great interest in the role that corporate governance can play and its importance and benefits in improving financial performance.

Research Methodology: The researcher used the descriptive method to suit the research subject.

Study Population and Sample: The study population consisted of (700) employees working in the cooperative insurance company. The sample of the basic study was random sample of (60) individuals

Study limits:

A - Human Borders: This study was limited to the employees of the cooperative insurance company, B - Spatial limits: The researcher conducted the study in the cooperative insurance company in Riyadh with comparison with other insurance companies. During the year (1437/2015). The Soul

The results of the study, the sample of the study agreed to benefit from the application of governance mechanisms in insurance companies to improve the financial performance of these companies by an average (3.88 out of 5). Insurance, with an arithmetic average (3.84 out of 5) has been interpreted in light of the study problem and theoretical framework.

المقدمة:

تكتسب الحوكمة في شركات التأمين أهمية خاصة، وذلك لأن قطاع التأمين يؤدى دورا مهماً ومؤثرًا في النشاط الاقتصادي لكافة الدول، ومنها المملكة العربية السعودية، سواء كان من خلال توفر فرص العمل، إلى جانب، أن الحوكمة تعد متطلبا أساسيا من متطلبات الإدارة الرشيدة.

ولأهمية قطاع التأمين وجب على هذا القطاع الأخذ بمباديء الحوكمة، وأن يكون في صدارة المقبلين على تطبيق أحدث مبادئها السليمة وآلياتها الفعّالة، وذلك لأن قطاع التأمين هو محط ثقة الجمهور، وهو سبيلهم للتحوط ضد مخاطر الحياة. كما أنه يعد أحد الركائز الأساسية لعمل الأسواق، وبالتالي فإن وجود قطاع تأمين يتمتع بالقوة هو مؤشر على الأسس الاقتصادية السليمة والحيوية.

لذلك تأتي هذه الدراسة متناولة دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي في شركات التأمين في المملكة العربية السعودة لإلقاء الضوء على هذا الدور، ومدى التزام هذه الشركات بالحوكمة والتعرف على المعوقات التي تقف دون تطبيق المباديء الأساسية للحوكمة، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على الشركة التعاونية للتأمين في مدينة الرياض.

مشكلة الدراسة :

اتضح من خلال العديد من الدراسات أن هناك اهتماماً كبيراً بالدور الذي يمكن تؤديه حوكمة الشركات وأهميتها وفوائدها في تحسين الأداء المالي للشركات، وبما أن قطاع التامين يُعد أحد الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة مع ملاحظة الباحث أن هناك حاجة لدراسات تتناول موضوع الحوكمة في قطاع التامين بصفة خاصة، وذلك لأن قطاع شركات التأمين في المملكة شهدت توسعا وتطورا كبيرين، سواء في مجال النشاط، أو الحجم، أو تنوع الخدمات التأمينية المقدمة، صاحب هذا التطور والتوسع تشابك وتعقيد العمليات المالية على مختلف المستويات، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على وضوح الرؤية والعلاقة بين الأطراف المختلفة ذات المصلحة (المساهمين، العملاء، الموظفين)، لهذا السبب أصبح لزاما تطوير طرق وأساليب الإدارة، وكذلك أنظمة الإشراف والرقابة على شركات التأمين من خلال توظيف وابتكار آليات جديدة تضمن لشركات التأمين تحقيق أهدافها وتنظم العلاقة بين الأطراف ذات المصلحة، وكذا تحقيق التوازن بينها وتستند هذه الطرق إلى ما يسمى بآليات الحوكمة، في هذا الإطار فإن الإشكالية التي تطرحها هذه الدراسة تتلخص في التساؤل الرئيس التالي :

ما دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية؟

تساؤلات الدراسة:

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

١/ ما المقصود بالحوكمة؟ وما آليات تطبيقها ؟

٢/ ما المتطلبات والآليات التي يجب أن ترتكز عليها الحوكمة في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية؟

٣/ كيف يمكن الاستفادة من تطبيق آليات الحوكمة في شركات التأمين في تحسين الأداء المالي لهذه الشركات ؟

٤/ هل توجد علاقة بين آليات الحوكمة والأداء المالي وأي الآليات التي تؤثر فيه أكثر؟

٥/ ما المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في شركات التأمين؟ وكيف يمكن التغلب على هذه المعوقات؟

أهداف الدراسة:

١/ معرفة المقصود بالحوكمة. وما آليات تطبيقها ؟

٢/ التعرف على المتطلبات والآليات التي يجب أن ترتكز عليها الحوكمة في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية .

٣/ الوصول إلى كيفية الاستفادة من تطبيق آليات الحوكمة في شركات التأمين في تحسين الأداء المالي لهذه الشركات .

٤/ بيان العلاقة بين آليات الحوكمة والأداء المالي وأي من الآليات التي تؤثر فيه أكثر؟

٥/ التعرف على المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في شركات التأمين، وكيف يمكن التغلب على هذه المعوقات ؟

التأمين : يعرف التأمين في إطار إجراءات هذه الدراسة بأنه التزام شركات التأمين لطرف آخر بتعويض نقدي أو تبرع يدفعه له عند تحقق حادث احتمالي مبيّن في العقد, أو بلوغ سنّ معينة, مقابل ما يدفعه له هذا الآخر من عوض نقدي أو اشتراك في قسط ونحوه .

الحوكمة : تعرف الحوكمة في إطار اجراءات هذه الدراسة أنها عبارة عن ادراة ومراقبة موارد شركات التأمين العاملة في السوق السعودية من أجل تحسين الأداء المالي بهذه الشركات.

أصحاب المصالح : يعرف أصحاب المصالح في إطار هذه الدراسة كل شخص له مصلحة مع الشركة، مثل المساهمين، والعاملين، والدائنين، والعملاء، والموردين،والمجتمع .

الدراسات السابقة:

١/ دراسة للمنزوع (٢٠٠٩م) بعنوان حوكمة الشركات وأثرها على سياسة توزيع الأرباح – دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. والتي هدفت إلى بيان أثر حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية كبيرة الحجم والمدرجة أسهمها في سوق عمان المالي، وقد امتدت فترة الدراسة من ٢٠٠٢-٢٠٠٧، استخدمت الدراسة لقياس حوكمة الشركات استبانة تم تطويرها من قبل مجلس آسيا للأوراق المالية مع استبعاد بعض فقرات المقياس التي لا تتناسب مع بيئة الدراسة ، تضمن سبعة معايير لقياس الحوكمة هي (انضباط الإدارة، الشفافية، الاستقلالية، المساءلة، المسئولية، العدالة، الوعي الاجتماعي)، بلغت عينة الدراسة ٢٠ مديراً تنفيذياً ومالياً واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها:وجود تأثير لحوكمة الشركات على ربحية الشركة والمتمثل بمعدل العائد على الموجودات.وتوفر درجة تصنيف حوكمة الشركات دليلاً ومؤشراً للمستثمرين للاستثمار في أسهم الشركات التي تمتلك حوكمة جيدة، وذلك لأهمية الحوكمة على تحسين ربحية الشركات.

وأوصت الدراسة بإمكانية اعتماد المستثمرين في سوق الأوراق المالية الأردنية على المؤشر الذي توصلت إليه الدراسة لقياس مستوى ممارسة حوكمة الشركات لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

وزيادة وضع القوانين التي تكفل حماية صغار المساهمين، لما لها من أثر ايجابي على الشركة، مثل تخفيض نسبة ملكية المساهمين الذي يحقق لهم الدعوة لعقد اجتماع الهيئة العامة للشركة لمناقشة الأمور المهمة.

٢ـ دراسة حداد ،(٢٠٠٨م) ، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، والتي هدفت إلى التعرف على الجوانب الإيجابية ومزايا حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها من أجل تحسين جودة الشركات . اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت لعدد من النتائج أهمها: أنه على الرغم من أهمية حوكمة الشركات, إلا أنه مازال مجال اختلاف وعدم اتفاق الباحثين والأكاديميين بهذا الأمر، حيث ظهر كثير من المصطلحات المستخدمة, لكن المصطلح الشائع والأكثر استخداماً في المجال الأكاديمي والدراسي هو(حوكمة الشركات). زيادة الاهتمام بشكل كبير وواضح بمفهوم حوكمة الشركات وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب ان تقوم عليها الوحدات الاقتصادية المختلفة، ومن أبرز توصياتها: على الباحثين والأكاديميين والمنظمات المهنية الاهتمام بصورة أكبر بموضوع الحوكمة للوصول إلى إرساء مباديء الحوكمة بشكل سليم في الوطن العربي وذلك من خلال عقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات .

٣ـ دراسة للرحيلي **(٢٠٠٥ م)** بعنوان: لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات **:**حالة السعودية والتي هدفت إلى تحليل ومناقشة موضوع لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات في بيئة المملكة العربية السعودية .ومن نتائج الدراسة أنه بالرغم من الاختلاف في تعريف مفهوم حوكمة الشركات فإن هناك شبه إجماع حول الأسباب والظروف التي نادت بأهمية تبني هذا المفهوم وتطبيقه على أرض الواقع وأشارت الدراسة إلى أن العديد من دول العالم المتقدمة سارعت في تبني مفهوم حوكمة الشركات بعد الانهيارات التي حصلت لبعض الشركات العالمية الكبرى كإنرون وورلد ك م ف ي الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من الدول؛ رغبة منها في تحسين الأداء المالي والإداري للشركات ومنع وقوع المزيد من تلك الأزمات المالية المماثلة.

وأوضحت الدراسة أنه بالرغم من حداثة مفهوم حوكمة الشركات في البيئة السعودية، فإنه يلاحظ أن هناك تحركًا جادًا من قِبل المهتمين لمحاولة شرح هذا المفهوم والتعرف على جوانبه وكيفية تطبيقه في قطاع الأعمال السعودي، وذلك من خلال إصدار بعض القرارات المتعلقة بدعم وتعزيز الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات المساهمة.

٤ـ دراسة الوردات (٢٠٠٥م) بعنوان: التدقيق الداخلي في إطار حوكمة لشركات. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية التدقيق الداخلي؛ لكونه الأساس الذي ترتكز عليه حوكمة الشركات في ظل الفصل بين الملكية والإدارة ة، ويساعد في فحص وتقييم النشاطات نظام الرقابة الداخلية ، وتزويد لإدارة بالمعلومات اللازمة للمساعدة في تحقيق الضبط والحماية واتخاذ القرارات في الوقت المناسب .وقد توصلت الدراسة لعديد من النتائج، أهمها **:**أن لجنة التدقيق من أهم ملامح التحكم المؤسسي، وأن قياس مدى الثقة والمصداقية في الشركات يعتمد على مستوى التحكم المؤسسي فيها.مسئولية التدقيق الداخلي وتقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة.من أهم أسباب التعثر المالي والفساد وانهيار الشركات هو ضعف التحكم المؤسسي(الحوكمة) فيها.

٥ـ دراسة يعقوب والغانمي (د.ت) ،بعنوان: أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وفي تحديد وعاء ضريبة الدخل**(** دراسة في قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب**)**.هدفت الدراسة إلى الاستفادة من تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات من خلال بعض آليات تحسين المعلومات المحاسبية التي تحتوي عليها التقارير المالية.ومعرفة أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وذلك لتعزيز الثقة في التقارير المقدمة للهيئة العامة للضرائب لتحديد الوعاء الضريبي بشكل عادل.توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها:

أن اعتماد قواعد الحوكمة في الشركات العراقية.

أ- يزيد من كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية.

ب ـ يضمن استقلالية المدقق الخارجي مما ينعكس إيجابياً على كفاءة أدائه ويعززثقة المجتمع بتقريره.

ج - تؤثر على الالتزام بأحكام القوانين والتعميمات النافذة.

د - له دور كبير في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية لغرض التلاعب باتباع طرائق وإجراءات محاسبية غير سليمة وغير موحدة التي يمتد أثرها إلى المعلومات المحاسبية المتضمنة في التقارير المالية.

خطواته الإجرائية:

منهج الدراسة :

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف السابقة التي سعى لتحقيقها وهي معرفة دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية من خلال دراسة تطبيقية على الشركة التعاونية للتأمين بالرياض ،استخدم الباحث المنهج الوصفي.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين في الشركة التعاونية للتأمين بلغ عددهم (٧٠٠) تقريباً، أما عينة الدراسة فقد تمثلت في عينة عشوائية مقدارها (٦٠) مفردة.

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المنصب الوظيفي

المنصب الوظيفي	التكرار	النسبة
عضو مجلس إدارة	10	16.7
مدقق داخلي	20	33.3
مدقق خارجي	14	23.3
مدير مالي ـ مستشار مالي	4	6.7
مدير إدارة مخاطر- تسويق- استثمار	12	20.0
المجموع	60	٪١٠٠

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة والتي جاءت في صورتها النهائية من جزأين:

١- الجزء الأول : يشمل المتغيرات المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة ممثلة في (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المنصب الوظيفي، الخبرة العملية).

٢- الجزء الثاني: تكون هذا الجزء من ثلاثة محاور هي :-

- المحور الأول: المقصود بالحوكمة والآليات والتطبيقات التي يجب أن ترتكز عليها الشركة التعاونية للتأمين من وجهة نظر العاملين بالشركة ، ويشتمل هذا المحور على(١٠) عبارات.

- المحور الثاني: مدى الاستفادة من تطبيق آليات الحوكمة في الشركة التعاونية للتأمين في تحسين الأداء المالي من وجهة نظر المختصين والعاملين في الشركة، ويشتمل هذا المحور على (١٠) عبارات.
- المحور الثالث: معوقات تطبيق آليات الحوكمة في الشركة التعاونية للعاملين من وجهة نظر المختصين والعاملين في الشركة، ويشتمل هذا المحور على(١٠) عبارات .

حدود الدراسة :

أ – الحدود الموضوعية : اقتصرت الدراسة على مناقشة دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين في المملكة العربية السعودية .

ب- الحدود البشرية : اقتصرت هذه الدراسة على موظفي الشركة التعاونية للتأمين.

ج- الحدود المكانية : قام الباحث بإجراء الدراسة في الشركة التعاونية للتأمين في الرياض مع مقارنة مع شركات تأمين أخرى.

د- الحدود الزمنية : قام الباحث بإجراء هذه الدراسة خلال العام (١٤٣٧هـ/٢٠١٥م).

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيراتها:

ولتحقيق هذه الأهداف سعت الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية :-

١. ما المقصود بالحوكمة؟ والآليات والتطبيقات التي يجب أن ترتكز عليها الشركة التعاونية للتأمين من وجهة نظر العاملين بالشركة؟
٢. ما مدى الاستفادة من تطبيق آليات الحوكمة في شركات التأمين في تحسين الأداء المالي لهذه الشركات؟
٣. ما المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في شركات التأمين؟
٤. هل توجد علاقة بين آليات الحوكمة والأداء المالي؟ وأي من الآليات التي تؤثر فيه أكثر؟

وفيما يلي ما توصلت إليه الدراسة من نتائج في ضوء أسئلة الدراسة وأهدافها:

تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي نص على الآتي:-

ما المقصود بالحوكمة ؟ والآليات والتطبيقات التي يجب أن ترتكز عليه الشركة التعاونية للتأمين من وجهة نظر العاملين بالشركة؟

للتعرف على المقصود بالحوكمة، والآليات والتطبيقات التي يجب أن ترتكز عليه الشركة التعاونية للتأمين من وجهة نظر العاملين بالشركة، قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا المحور، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (٤-١)
استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالحوكمة، والآليات والتطبيقات التي يجب أن ترتكز عليها الشركة التعاونية للتأمين من وجهة نظر العاملين بالشركة

رقم العبارة	العبارة	التكرارات والنسب	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة			
١	تحتفظ الشركة بدليل أو لائحة حوكمة يعكس رغبة الشركة في اتباع أحدث الآليات السليمة لتحسين الأداء المالي للشركة.	ك	٢٠	٣٨	٢	٠	٠	4.30	.530	١
		٪	٣٣.٣	٦٣.٣	٣.٣	٠	٠			
٢	تتميز لائحة الحوكمة بالمرونة الكافية لتتناسب مع كافة متطلبات المستفيدين ولا تتعارض مع مصلحة الشركة بما يؤثر على رفع الأداء المالي للشركة.	ك	١٦	٣٢	٨	٠	٤	3.93	1.006	٨
		٪	٢٦.٧	٥٣.٣	١٣.٣	٠	٦.٧			
٣	تتوافق القواعد والمتطلبات القانونية التنظيمية التي تؤثر على ممارسات الحوكمة مع القواعد الناظمة لإدارة الشركة يؤدي إلى رفع الأداء المالي لهذه الشركة.	ك	١٦	٣٤	٨	٢	٠	4.07	.733	٤
		٪	٢٦.٧	٥٦.٧	١٣.٣	٣.٣	٠			
٤	تتسم متطلبات الحوكمة بالعدالة وعدم التحيز بين مجلس إدارة االشركة، حملة الوثائق, والمساهمين يؤدي إلى تحسين أداء الشركة.	ك	١٦	٣٦	٦	٢	٠	4.10	.706	٣
		٪	٢٦.٧	٣٦	٦	٢	٠			
٥	يتم توزع المسئوليات الإشرافية والتنفيذية, وتطبيق القوانين بين مختلف الجهات مما يساعد على التنفيذ الفعال لإطارالحوكمة في شركة التأمين وتحسين أدائها المالي.	ك	١٤	٣٦	٨	٢	٠	4.03	.712	٦
		٪	٢٣.٣	٦٠	١٣.٣	٣.٣	٠			
٦	يتمتع هيكل الحوكمة بالشفافية ويغطي المصلحة العامة الأساسية, يزيد ثقة أصحاب المصالح للشركة.	ك	١٦	٣٢	١٠	٢	٠	4.03	.758	٥
		٪	٢٦.٧	٥٣.٣	١٦.٧	٣.٣	٠			
٧	توجد لجان ضمن مجلس الإدارة لمتابعة وقياس كفاءة تطبيق إدارة الشركة لمبادئ الحوكمة يزيد من ثقة حملة الوثائق والمساهمين في فعالية إطار الحوكمة مما يؤدي إلى رفع الأداء المالي للشركة.	ك	١٨	٣٢	٨	٢	٠	4.10	.752	٢
		٪	٣٠	٥٣.٣	١٣.٣	٣.٣	٠			
٨	يتم عقد اجتماع لجنة الحوكمة مرة واحدة على الأقل في السنة لدراسة المتطلبات الحديثة للحوكمة يؤثر على تقييم أداء شركة التأمين المالي.	ك	٢٠	٢٦	١٠	٢	٢	4.00	.974	٧
		٪	٣٣.٣	٤٣.٣	١٦.٧	٣.٣	٣.٣			
٩	تتوافق لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة سوق المال السعودي من حيث الأنظمة والمعايير مع لائحة حوكمة الشركة .	ك	١٢	٣٢	١٤	٠	٢	3.87	.853	١٠
		٪	٢٠	٥٣.٣	٢٣.٣	٠	٣.٣			
١٠	تتم المراجعة الخارجية بواسطة طرف من خارج الشركة بغية فحص السجلات المالية.	ك	١٠	٤٠	٦	٢	٢	3.90	.838	٩
		٪	١٦.٧	٦٦.٧	١٠	٣.٣	٣.٣			
المتوسط الحسابي العام								4.03	.591	

من خلال استعراض المؤشرات الإحصائية الموضحة بالجدول رقم (4-1) يتبين الآتي :-

أ- تضمن المحور المتعلق بالحوكمة والآليات والتطبيقات التي يجب أن ترتكز عليه الشركة التعاونية للتأمين من وجهة نظر العاملين بالشركة على عشر عبارات، بينت النتائج أن هناك تفاوتاً في درجة موافقة أفراد عينة الدراسة عليها, حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (٣.٨٧ إلى ٤.٣٠)، وهذه المتوسطات تقع في الفئة الرابعة والخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تشير إلى درجة (موافق، موافق بشدة) على أداة الدراسة، حيث يتبين من النتائج الموضحة بالجدول أعلاه أن أفراد عينة الدراسة موافقون بشدة على عبارة واحدة وهي العبارة رقم (١)، والتي بلغ وسطها الحسابي (٤.٣٠ من ٥)، وهذا المتوسط يقع بالفئة الخامسة من المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (٤.٢١ إلى ٥.٠٠) وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق بشدة، كما يتبين من النتائج الموضحة بالجدول أعلاه أن أفراد عينة الدراسة موافقون على تسع عبارات من العبارات المتعلقة بالحوكمة والآليات والتطبيقات التي يجب أن ترتكز عليها الشركة التعاونية للتأمين من وجهة نظر العاملين بالشركة،وتتمثل في العبارات رقم (٧-٤-٣-٦-٥-٨-٢-١٠-٩)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه العبارات ما بين (٣.٨٧ إلى ٤.١٠) وهذه المتوسطات تقع بالفئة الرابعة من المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (٣.٤١ إلى ٤.٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق،وهذه النتيجة تدل على تفاوت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول المقصود بالحوكمة، وآليات تطبيقها.

١. جاءت العبارة رقم (١)، وهي"تحتفظ الشركة بدليل أو لائحة حوكمة يعكس رغبة الشركة في اتباع أحدث الآليات السليمة لتحسين الأداء المالي للشركة "بالمرتبة الأولى بين العبارات المتعلقة بالحوكمة والآليات والتطبيقات التي يجب أن ترتكز عليه الشركة التعاونية للتأمين من وجهة نظر العاملين بالشركة بمتوسط حسابي(٤.٣٠ من ٥)، وانحراف معياري (٠.٥٣٠).

٢. جاءت العبارة رقم (٧)، وهي"توجد لجان ضمن مجلس الإدارة لمتابعة وقياس كفاءة تطبيق إدارة الشركة لمباديء الحوكمة يزيد من ثقة حملة الوثائق والمساهمين في فعالية إطارالحوكمة، مما يؤدي إلى رفع الأداء المالي للشركة"بالمرتبةالثانية بين العبارات المتعلقة بالحوكمة والآليات والتطبيقات التي يجب أن ترتكز عليه الشركة التعاونية للتأمين من وجهة نظر العاملين بالشركة بمتوسط حسابي(٤.١٠ من ٥)، وانحراف معياري (٠.٩٧٤).

٣. جاءت العبارة رقم (٤)، وهي"تتسم متطلبات الحوكمة بالعدالة وعدم التحيز بين مجلس إدارةالشركة، حملة الوثائق, والمساهمين يؤدي إلى تحسين أداء الشركة"بالمرتبة الثالثة بين العبارات المتعلقة بالحوكمة والآليات والتطبيقات التي يجب أن ترتكز عليها الشركة التعاونية للتأمين من وجهة نظر العاملين بالشركة بمتوسط حسابي(٤.١٠ من ٥)، وانحراف معياري (٠.٧٠٦).

٤. جاءت العبارة رقم (١٠)، وهي"تتم المراجعة الخارجية بواسطة طرف من خارج الشركة بغية فحص السجلات المالية"بالمرتبة قبل الأخيرة بين العبارات المتعلقة بالحوكمة والآليات والتطبيقات التي يجب أن ترتكز عليها الشركة التعاونية للتأمين من وجهة نظر العاملين بالشركة بمتوسط حسابي(٣.٩٠ من ٥)، وانحراف معياري (٠.٨٣٨).

٥. جاءت العبارة رقم (٩)، وهي"تتوافق لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة سوق المال السعودي من حيث الأنظمة والمعايير مع لائحة حوكمة الشركة "بالمرتبة الأخيرة بين العبارات المتعلقة بالحوكمة والآليات والتطبيقات التي يجب أن ترتكز عليها الشركة التعاونية للتأمين من وجهة نظر العاملين بالشركة بمتوسط حسابي(٣.٨٧ من ٥)، وانحراف معياري (٠.٨٥٣).

٦. بلـغ المتوسـط الحسـابي العـام للمحـور المتعلـق بالمقصـود بالحوكمـة والآليـات والتطبيقـات التـي يجـب أن ترتكـز عليهـا الشـركة التعاونيـة للتـأمين مـن وجهـة نظـر العـاملين بالشـركة (٤.٠٣ مـن ٥) ، وهـذا المتوسـط يقـع بالفئـة الرابعـة مـن المقيـاس المتـدرج الخماسـي، والتـي تشير إلى درجة موافق أي أن أفراد عينة الدراسة موافقون على المقصود بالحوكمة والآليات والتطبيقات التي يجب أن ترتكز عليه الشركة التعاونية للتأمين. وتتفق هذه النتيجة إلى حد ما مع نتائج دراسة الرحيلي (٢٠٠٥م) والتي كانت بعنوان :

لجان المراجعة كأحد دعـائم حوكمـة الشـركات :حالـة السـعودية، حيـث أوضـحت الدراسـة أنـه بالرغم من حداثة مفهوم حوكمـة الشـركات فـي البيئـة السـعودية،فإنه يلاحـظ أن هنـاك تحركًـا جادًا من قِبل المهتمين لمحاولة شرح هذا المفهوم والتعرف علـى جوانبـه وكيفيـة تطبيقـه فـي قطـاع الأعمـال السـعودي، وذلـك مـن خـلال إصـدار بعـض القـرارات المتعلقـة بـدعم وتعزيـز الإفصـاح والشفافية في التقارير المالية للشركات المساهمة.

تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي نص على الآتي:-

ما مدى الاستفادة من تطبيق آليات الحوكمة في شركات التأمين في تحسين الأداء المـالي لهذه الشركات؟

للتعرف على مدى الاستفادة من تطبيق آليات الحوكمة في شـركات التـأمين فـي تحسين الأداء المـالي لهـذه الشـركات ، قـام الباحـث بحسـاب التكـرارات والنسـب المئويـة والمتوسـطات الحسـابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبـارات هذا المحـور، وجـاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (٤-٢)

استجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمدى الاستفادة من تطبيق آليات الحوكمة في شركات التأمين في تحسين الأداء المالي لهذه الشركات

رقم العبارة	العبارة	التكرارات والنسب	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة			
١	يوجد احترام لحقوق أصحاب المصالح الناشئة بموجب القانون أو نتيجة الاتفاقات المتبادلة بين الشركة وأصحاب المصالح، يؤدي إلى رفع مستوى أداء الشركة.	ك	١٦	٣٤	٨	٠	٢	4.03	.843	١
		٪	٢٦.٧	٥٦.٧	١٣.٣	٠	٣.٣			
٢	يحصل أصحاب المصالح وفي الوقت المناسب, على المعلومات ذات الصلة وبالقدر الكافي للقيام بمسئولياتهم يؤدي إلى تحسين الاداء المالي للشركة..	ك	١٨	٣٢	٦	٢	٢	4.03	.920	٣
		٪	٣٠	٥٣.٣	١٠	٣.٣	٣.٣			
٣	قدرة أصحاب المصالح, بمافي ذلك العاملين, إيصال أي أعمال غير قانونية إلى مجلس الإدارة يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للشركة.	ك	١٤	٢٦	٦	١٢	٢	3.63	1.14	٩
		٪	٢٣.٣	٤٣.٣	١٠	٢٠	٣.٣			
٤	عدم تعرض أصحاب المصالح بما في ذلك العاملين لأي خطر نتيجة إيصالهم لأي تصرفات غير قانونية إلى مجلس الإدارة يعكس الأداء الجيد للشركة.	ك	١٦	٢٤	٦	٨	٦	3.60	1.29	١٠
		٪	٢٦.٧	٤٠	١٠	١٣.٣	١٠			
٥	يوجدإطار فعّال لمعالجة آليات الوفاء بالديون وتنفيذ حقوق الدائنين يؤثر على التقييم الجيد للأداء المالي للشركة.	ك	١٢	٣٦	٨	٢	٢	3.90	.877	٧
		٪	٢٠	٦٠	١٣.٣	٣.٣	٣.٣			
٦	يتم إعلام أصحاب المصالح وبشكل كاف عن حقوقهم والتزاماتهم عند ارتباطهم بالعمل في الشركة يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للشركة.	ك	١٦	٣٢	٦	٤	٢	3.93	.972	٥
		٪	٢٦.٧	٥٣.٣	١٠	٦.٧	٣.٣			
٧	يتم تدريب العاملين بشكل كاف للتعامل مع أصحاب المصالح يؤدي إلى تحسين الأداء المالي الشركة..	ك	١٨	٢٨	٨	٤	٢	3.93	1.00	٦
		٪	٣٠	٤٦.٧	١٣.٣	٦.٧	٣.٣			
٨	يعوض وبشكل كامل, أصحاب المصالح عن أي انتهاك لحقوقهم يزيد من ثقتهم بفعّالية تطبيق إطار الحوكمة في الشركة .	ك	١٦	٣٠	١٢	٠	٢	3.97	.882	٤
		٪	٢٦.٧	٥٠	٢٠	٠	٣.٣			
٩	تتميز الشركات المطبقة لمبادئ الحوكمة, بأداء مالي أفضل أكثر منها في الشركات غير المطبقة لمبادئ الحوكمة.	ك	٢٠	٢٨	٨	٢	٢	4.03	.956	٢
		٪	٣٣.٣	٤٦.٧	١٣.٣	٣.٣	٣.٣			
١٠	تنظم الشركة اجتماعات دورية بين العاملين والإدارة العليا من أجل الأخذ بمقترحاتهم في أساليب تنفيذ العمل لتحسين الأداء المالي للشركة.	ك	١٦	٢٨	٦	٨	٢	3.80	1.08	٨
		٪	٢٦.٧	٤٦.٧	١٠	١٣.٣	٣.٣			
المتوسط الحسابي العام								3.88	.833	

من خلال استعراض المؤشرات الاحصائية الموضحة بالجدول رقم (٤-٢) يتبين الآتي :-

أ- *أن هناك تجانساً في درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على المحور المتعلق بمدى الاستفادة من تطبيق آليات الحوكمة في وشركات التأمين في تحسين الأداء المالي لهذه الشركات، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (3.60 إلى 4.03)، وهذه المتوسطات تقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، والتي تشير إلى درجة (موافق) على أداة الدراسة، حيث يتبين من النتائج الموضحة بالجدول أعلاه أن أفراد عينة الدراسة موافقون على جميع العبارات المتعلقة بمدى الاستفادة من تطبيق آليات الحوكمة في شركات التأمين في تحسين الأداء المالي لهذه الشركات، مما يوضح التجانس في درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على هذا المحور.*

١. جاءت العبارة رقم (١)، وهي"يوجد احترام لحقوق أصحاب المصالح الناشئة بموجب القانون أو نتيجة الاتفاقات المتبادلة بين الشركة وأصحاب المصالح، يؤدي إلى رفع مستوى أداء الشركة"بالمرتبة الأولى بين العبارات المتعلقة بمدى الاستفادة من تطبيق آليات الحوكمة في شركات التأمين في تحسين الأداء المالي لهذه الشركات بمتوسط حسابي(٤.٠٣ من ٥)، وانحراف معياري (٠.٨٤٣).

٢. جاءت العبارة رقم (٩)، وهي"تتميز الشركات المطبقة لمباديء الحوكمة, بأداء مالي أفضل أكثر منها في الشركات الغير مطبقة لمباديء الحوكمة"بالمرتبة الثانية بين العبارات المتعلقة بمدى الاستفادة من تطبيق آليات الحوكمة في شركات التأمين في تحسين الأداء المالي لهذه الشركات بمتوسط حسابي(٤.٠٣ من ٥)، وانحراف معياري (٠.٩٥٦).

٣. جاءت العبارة رقم (٢)، وهي"يحصل أصحاب المصالح وفي الوقت المناسب, على المعلومات ذات الصلة وبالقدر الكافي للقيام بمسؤولياتهم يؤدي إلى تحسين الاداء المالي للشركة "بالمرتبة الثالثة بين العبارات المتعلقة بمدى الاستفادة منتطبيق آليات الحوكمة في شركات التأمين في تحسين الأداء المالي لهذه الشركات بمتوسط حسابي(٤.٠٣ من ٥)، وانحراف معياري (٠.٩٢٠).

٤. جاءت العبارة رقم (٣)، وهي"قدرة أصحاب المصالح, بمافي ذلك العاملون, إيصال أي أعمال غير قانونية إلى مجلس الإدارة يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للشركة "بالمرتبة قبل الأخيرة بين العبارات المتعلقة بمدى الاستفادة من تطبيق آليات الحوكمة في شركات التأمين في تحسين الأداء المالي لهذه الشركات بمتوسط حسابي(٣.٦٣ من ٥)، وانحراف معياري (١.١٤).

٥. جاءت العبارة رقم (٤)، وهي"عدم تعرض أصحاب المصالح بما في ذلك العاملون لأي خطر نتيجة إيصالهم لأي تصرفات غير قانونية إلى مجلس الإدارة يعكس الأداء الجيد للشركة"بالمرتبة الأخيرة بين العبارات المتعلقة بمدىالاستفادة من تطبيق آليات الحوكمة في شركات التأمين في تحسين الأداء المالي لهذه الشركات بمتوسط حسابي(٣.٦٠ من ٥)، وانحراف معياري (١.٢٩).

ب- بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور المتعلق بمدى الاستفادة من تطبيق آليات الحوكمة في شركات التأمين في تحسين الأداء المالي لهذه الشركات(٣.٨٨ من ٥)،وهذا المتوسط يقع بالفئة الرابعة من المقياس المتدرج الخماسي، والتي تشير إلى درجة موافق أي إن أفراد عينة الدراسة موافقون على الاستفادة من تطبيق آليات الحوكمة في شركات التأمين في تحسين الأداء المالي لهذه الشركات. وبمقارنة هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة نجد أنها اتفقت مع نتائج دراسة يعقوب والغانمي (د.ت) ،والتي كانت بعنوان أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وفي تحديد وعاء ضريبة الدخل(دراسة في قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب)، حيث أظهرت النتائج أن اعتماد قواعد الحوكمة في الشركات العراقية (يزيد من كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، يضمن استقلالية المدقق

الخـارجي ممـا ينـعكس إيجابيـاً علـى كفـاءة أدائـه ويعـزز ثقـة المجتمـع بتقريـره، تـؤثر علـى الالتزام بأحكام القوانين والتعميمات النافذة، لـه دور كبير في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية لغرض التلاعب باتباع طرائق وإجراءات محاسبية غيرسليمة وغير موحدة التي يمتد أثرها إلى المعممات المحاسبية المتضمنة في التقارير المالية، كما تتفق مع نتائج دراسة المنـزوع (٢٠٠٩م)، والتـي كانـت بعنـوان حوكمـة الشـركات وأثرهـا علـى سياسـة توزيـع الأربـاح – دراسـة تطبيقيـة فـي الشـركات الصـناعية المدرجـة فـي سـوق عمـان المـالي، حيث توصـلت الدراسـة إلـى عـدة نتـائج كـان أبرزهـا(وجود تـأثير لحوكمـة الشـركات علـى ربحيـة الشركة والمتمثل بمعدل العائد على الموجودات، توفر درجة تصنيف حوكمة الشركات دليلاً ومؤشراً للمستثمرين للاستثمار في أسهم الشركات التي تمتلك حوكمة جيدة، وذلك لأهمية الحوكمة على تحسين ربحية الشركات).

تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والذي نص على الآتي:-

ما المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في شركات التأمين ؟

للتعرف على المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في شركات التأمين ، قام الباحث بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا المحور، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (٤-٣)

استجابات أفراد عينة الدراسة على المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في شركات التأمين

رقم العبارة	العبارة	التكرارات والنسب	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة			
١	يوجد فساد إداري في بعض الشركات	ك	١٨	٣٦	٤	٢	٠	4.17	.693	١
		٪	٣٠	٦٠	٦.٧	٣.٣	٠			
٢	هنـاك ضـعف اسـتقلالية مراقـب الحسـابات٠المراجـع الـداخلي والخارجي)	ك	١٢	٣٢	٦	١٠	٠	3.77	.963	٨
		٪	٢٠	٥٣.٣	١٠	١٦.٧	٠			
٣	يوجـد ضـعف فـي وضـوح بعـض النصـوص الخاصـة بأنظمـة شـركات التأمين.	ك	١٤	٣٠	٦	١٠	٠	3.80	.988	٧
		٪	٢٣.٣	٥٠	١٠	١٦.٧	٠			
٤	يوجـد ضـعف فـي اهتمـام الجهـات الحكوميـة (الرقابيـة) بتطبيـق حوكمـة شركات التأمين.	ك	١٤	٢٨	٤	١٢	٢	3.67	1.14	٩
		٪	٢٣.٣	٤٦.٧	٦.٧	٢٠	٣.٣			
٥	القواعد التي تقوم عليها الحوكمة غير مناسبة	ك	١٢	٢٠	٦	٢٠	٢	3.33	1.23	١٠
		٪	٢٠	٣٣.٣	١٠	٣٣.٣	٣.٣			
٦	محدودية تدريب الموظفين فيما يختص بالحوكمة داخل الشركة.	ك	١٤	٣٢	٨	٦	٠	3.90	.877	٥
		٪	٢٣.٣	٥٣.٣	١٣.٣	١٠	٠			
٧	قلة المتخصصين في الحوكمة.	ك	١٦	٣٤	٨	٢	٠	4.07	.733	٢
		٪	٢٦.٧	٥٦.٧	١٣.٣	٣.٣	٠			
٨	البـرامج التثقيفيـة التـي تسـاعد علـى تطبيق مباديء وآليات الحوكمة ضعيفة	ك	١٢	٣٢	١٠	٦	٠	3.83	.867	٦
		٪	٢٠	٥٣.٣	١٦.٧	١٠	٠			
٩	عدم توفر آلية واضحة للمساءلة	ك	١٤	٣٠	١٢	٤	٠	3.90	.838	٤
		٪	٢٣.٣	٥٠	٢٠	٦.٧	٠			
١٠	يوجد ضعف في الشفافية .	ك	١٨	٣٢	٤	٦	٠	4.03	.882	٣
		٪	٣٠	٥٣.٣	٦.٧	١٠	٠			
	المتوسط الحسابي العام							3.84	.787	

من خلال استعراض المؤشرات الإحصائية الموضحة بالجدول رقم (٤-١) يتبين الآتي :-

أ- تضمن محور المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في شركات التأمين على (١٠) معوقات، بينت النتائج أن هناك تفاوتاً في درجة موافقة أفراد عينة الدراسة عليها, حيث تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (٣.٣٣ إلى ٤.١٧)، وهذه المتوسطات تقع في الفئة الثالثة والرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي والتي تشير إلى درجة (محايد، موافق) على أداة الدراسة، حيث يتبين من النتائج الموضحة بالجدول أعلاه أن أفراد عينة الدراسة موافقون على تسعة معوقات من المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في شركات التأمين،وتتمثل في المعوقات رقم (١-٧-١٠-٩-٦-٨-٣-٢-٤)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه المعوقات ما بين (٣.٦٧ إلى ٤.١٧) وهذه المتوسطات تقع بالفئة الرابعة من المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (٣.٤١ إلى ٤.٢٠) وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق، كما يتبين من النتائج الموضحة بالجدول أعلاه أن أفراد عينة الدارسة محايدون في موافقتهم على معوق واحد من المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في شركات التأمين، وهو المعوق رقم (١٠)، والذي بلغ متوسطه الحسابي(٣.٣٣ من ٥)، وهذا المتوسط يقع بالفئة الثالثة من المقياس المتدرج الخماسي والتي تتراوح ما بين (٢.٦١ إلى ٣.٤٠)، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق، مما يدل على تفاوت وجهات نظر أفراد عينة الدارسة على المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في شركات التأمين.

١. جاء المعوق رقم (١)، وهو"يوجد فساد إداري في بعض الشركات "بالمرتبة الأولى بين المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في شركات التأمين بمتوسط حسابي (٤.١٧ من ٥)، وانحراف معياري (٠.٦٩٣).

٢. جاء المعوق رقم (٧)، وهو "قلة المتخصصين في الحوكمة" بالمرتبة الثانية بين المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في شركات التأمين بمتوسط حسابي(٤.٠٧ من ٥)، وانحراف معياري (٠.٧٣٣).

٣. جاء المعوق رقم (١٠)، وهو"يوجد ضعف في الشفافية "بالمرتبة الثالثة بين المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في شركات التأمين بمتوسط حسابي (٤.٠٣ من ٥)، وانحراف معياري (٠.٨٨٢).

٤. جاء المعوق رقم (٤)، وهو"يوجد ضعف في اهتمام الجهات الحكومية (الرقابية) بتطبيق حوكمة شركات التأمين"بالمرتبة قبل الأخيرة بين المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في شركات التأمين بمتوسط حسابي(٣.٦٧ من ٥)، وانحراف معياري (١.١٤).

٥. جاء المعوق رقم (٥)، وهو"القواعد التي تقوم عليها الحوكمة غير مناسبة" بالمرتبة الأخيرة بين المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في شركات التأمين بمتوسط حسابي (٣.٣٣ من ٥)، وانحراف معياري (١.٢٣).

ب- بلغ المتوسط الحسابي العام لمحور المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في شركات التأمين(٣.٨٤ من ٥)، وهذا المتوسط يقع بالفئة الرابعة من المقياس المتدرج الخماسي، والتي تشير إلى درجة موافق أي إن أفراد عينة الدراسة موافقون على المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في شركات التأمين. وتتفق هذه النتيجة إلى حد ما مع نتائج دراسة الوردات (٢٠٠٥م) والتي كانت بعنوان التدقيق الداخلي في إطارحوكمة لشركات، حيث توصلت النتائج إلى أن من أهم أسباب التعثر المالي والفساد وانهيار الشركات هو ضعف التحكم المؤسسي (الحوكمة) فيها.

النتائج:

أ- النتائج المتعلقة بوصف أفراد عينة الدراسة:

١. بينت النتائج أن نصف عينة الدراسة أعمارهم تتراوح ما بين (٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة).

٢. كشفت النتائج أن (٤٣.٣%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي (بكالوريوس)

٣. أوضحت النتائج أن (٣٨.٣%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي (إدارة أعمال).

٤. بينت النتائج أن (٣٣.٣%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة منصبهم الوظيفي (مدقق داخلي).

٥. أظهرت النتائج أن (٤٦.٧%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة خبرتهم العلمية تتراوح ما بين (٥ سنوات إلى أقل من ١٠سنوات).

ب- **أهم النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:**

- أهم النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي نص على ما يلي :ما المقصود بالحوكمة؟ والآليات والتطبيقات التي يجب أن ترتكز عليها الشركة التعاونية للتأمين من وجهة نظر العاملين بالشركة؟

أظهرت النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون على المقصود بالحوكمة والآليات والتطبيقات التي يجب أن ترتكز عليها الشركة التعاونية للتأمين، بمتوسط حسابي (٤.٠٣ من ٥)، تضمن هذا المحور عشرعبارات بينت النتائج أن أفراد عينة الدارسة موافقون بشدة على عبارة واحدة وهي :

تحتفظ الشركة بدليل أو لائحة حوكمة يعكس رغبة الشركة في اتباع أحدث الآليات السليمة لتحسين الأداء المالي للشركة.

بينما أوضحت النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون على تسع عبارات تتمثل في العبارات التالية :-

١. توجد لجان ضمن مجلس الإدارة لمتابعة وقياس كفاءة تطبيق إدارة الشركة لمباديء الحوكمة يزيد من ثقة حملة الوثائق والمساهمين في فعالية إطارالحوكمة مما يؤدي إلى رفع الأداء المالي للشركة.

٢. تتسم متطلبات الحوكمة بالعدالة وعدم التحيز بين مجلس إدارةالشركة،وحملة الوثائق, والمساهمين يؤدي إلى تحسين أداء الشركة.

٣. تتوافق القواعد والمتطلبات القانونية التنظيمية التي تؤثر على ممارسات الحوكمة مع القواعد الناظمة لإدارة الشركة يؤدي إلى رفع الأداء المالي لهذه الشركة.

٤. يتمتع هيكل الحوكمة بالشفافية ويغطي المصلحة العامة الأساسية, ويزيد ثقة أصحاب المصالح للشركة.

٥. يتم توزع المسؤوليات الإشرافية والتنفيذية, وتطبيق القوانين بين مختلف الجهات، مما يساعد على التنفيذ الفعال لإطارالحوكمة في شركة التأمين وتحسين أدائها المالي.

٦. يتم عقد اجتماع لجنة الحوكمة مرة واحدة على الأقل في السنة لدراسة المتطلبات الحديثة للحوكمة يؤثر على تقييم أداء شركة التأمين المالي

٧. تتميز لائحة الحوكمة بالمرونة الكافية لتتناسب مع كافة متطلبات المستفيدين ولا تتعارض مع مصلحة الشركة بما يؤثر على رفع الأداء المالي للشركة.

٨. تتم المراجعة الخارجية بواسطة طرف من خارج الشركة بغية فحص السجلات المالية.

٩. تتوافق لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة سوق المال السعودي، من حيث الأنظمة والمعايير مع لائحة حوكمة الشركة .

- أهم النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني الذي نص على الآتي:- ما مدى الاستفادة من تطبيق آليات الحوكمة في شركات التأمين في تحسين الأداء المالي لهذه الشركات؟
- كشفت النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون على الاستفادة من تطبيق آليات الحوكمة في شركات التأمين في تحسين الأداء المالي لهذه الشركات بمتوسط حسابي (٣.٨٨ من ٥) ، تضمن هذا المحور على عشر عبارات بينت النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون عليها جميعاً وتتمثل في العبارات التالية:-

١. يوجد احترام لحقوق أصحاب المصالح الناشئة بموجب القانون أو نتيجة الاتفاقات المتبادلة بين الشركة وأصحاب المصالح، يؤدي إلى رفع مستوى أداء الشركة.

٢. تتميز الشركات المطبقة لمباديء الحوكمة, بأداء مالي أفضل، أكثر منها في الشركات غير المطبقة لمبادئ الحوكمة.

٣. يحصل أصحاب المصالح وفي الوقت المناسب, على المعلومات ذات الصلة وبالقدر الكافي للقيام بمسئولياتهم والذى يؤدي إلى تحسين الاداء المالي للشركة .

٤. يعوض وبشكل كامل, أصحاب المصالح عن أي انتهاك لحقوقهم يزيد من ثقتهم بفعّالية تطبيق إطار الحوكمة في الشركة .

٥. يتم إعلام أصحاب المصالح وبشكل كاف عن حقوقهم والتزاماتهم عند ارتباطهم بالعمل في الشركة يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للشركة.

٦. يتم تدريب العاملين بشكل كاف للتعامل مع أصحاب المصالح يؤدي إلى تحسين الأداء المالي الشركة.

٧. يوجد إطار فعّال لمعالجة آليات الوفاء بالديون وتنفيذ حقوق الدائنين يؤثر على التقييم الجيد للأداء المالي للشركة.

٨. تنظم الشركة اجتماعات دورية بين العاملين والإدارة العليا من أجل الأخذ بمقترحاتهم في أساليب تنفيذ العمل لتحسين الأداء المالي للشركة.

٩. قدرة أصحاب المصالح, بما في ذلك العاملين, إيصال أي أعمال غير قانونية إلى مجلس الإدارة يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للشركة.

١٠. عدم تعرض أصحاب المصالح بما في ذلك العاملين لأي خطر نتيجة إيصالهم لأي تصرفات غير قانونية إلى مجلس الإدارة يعكس الأداء الجيد للشركة .

أهم النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والذي نص على الآتي:-ما المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في شركات التأمين ؟

أظهرت النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون على المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في شركات التأمين، بمتوسط حسابي (٣.٨٤ من ٥)،تضمن هذا المحور على عشرة معوقات، بينت النتائج أن افراد عينة الدراسة موافقون على تسعة معوقات منها وتتمثل في المعوقات التالية:

١. يوجد فساد إداري في بعض الشركات .
٢. قلة المتخصصين في الحوكمة.
٣. يوجد ضعف في الشفافية .
٤. عدم توفر آلية واضحة للمساءلة
٥. محدودية تدريب الموظفين فيما يختص بالحوكمة داخل الشركة.
٦. البرامج التثقيفية التي تساعد على تطبيق مباديء وآليات الحوكمة ضعيفة.
٧. يوجد ضعف وضوح بعض النصوص الخاصة بأنظمة شركات التأمين.
٨. هناك ضعف في استقلالية مراقب الحسابات٠المراجع الداخلي والخارجي.
٩. يوجد ضعف في اهتمام الجهات الحكومية (الرقابية) بتطبيق حوكمة شركات التأمين

بينما كشفت النتائج أن أفراد عينة الدراسة محايدون في موافقتهم على معوق واحد وهوالقواعد التي تقوم عليها الحوكمة غير مناسبة.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي كشفت عنها الدراسة الحالية بشقيها النظري والميداني توصل الباحث لمجموعة من التوصيات من شأنها التغلب على معوقات تطبيق آليات الحوكمة في شركة التعاونية وهي كالتالي :-

١. العمل على إنشاء قسم في الشركة يختص بتطبيق الحوكمة.
٢. توفير نشرات وكتيبات بالشركة حول مفهوم الحوكمة، ليطلع عليها الموظفون، حتى يكونوا على دراية بتفاصيل الحوكمة.
٣. الاهتمام ببرامج التوعية المتعلقة بتطبيق الحوكمة.
٤. محاولة التعرف على أسباب الفساد الإداري بشركات التأمين، للتخلص منها.
٥. إعادة النظر في الأنظمة والإجراءات والتشريعات الخاصة بشركة التأمين لتطبيق الحوكمة بالشكل المطلوب.
٦. ضرورة توفير متخصص في مجال تطبيق الحوكمة للشركة.
٧. التأكيد على أهمية التعاون بين لجنة المراجعة وكل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، الأمر الذي يعزز فعالية الرقابة على الشركة.
٨. أن يتم توزيع السلطات والواجبات بالشركة بشكل مناسب.
٩. العمل على استقلالية مراقب الحسابات (المراجع الداخلي والخارجي).
١٠. تشجيع الجهات الحكومية (الرقابية) بتطبيق حوكمة شركات التأمين.
١١. تدريب الموظفين، فيما يخص بالحوكمة داخل الشركة
١٢. توفير البرامج التثقيفية التي تساعد على تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة.
١٣. العمل على توفير آلية واضحة للمساءلة.
١٤. العمل على زيادة الإفصاح والشفافية في الشركات .

قائمة المصادر والمراجع

- ثنيان، سليمان إبراهيم ،(١٩٩٣م) التأمين وأحكامه، دار العواصم المتحدة. الطبعة الأولى, بيروت.
- منتدى الرياض الاقتصادي (٢٠٠٥م)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- الرحيلي، عوض سلامة (٢٠٠٥ م)، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات حالة السعودية، المؤتمر العربي الأول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات تدقيق الشركات تدقيق المصارف والمؤسسات المالية، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة.
- الوردات، خلف عبدا لله .(٢٠٠٥ م)، التدقيق الداخلي في اطار حوكمة لشركات، المؤتمر العربي الأول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات) تدقيق الشركات – تدقيق المصارف والمؤسسات المالية – تدقيق الشركات الصناعية، القاهرة.
- عبيدات ، ذوقان ؛ وعدس ، عبد الرحمن ؛ وعبد الحق ، كايد (٢٠٠٥م) . الدراس العلمي . مفهومه وأدواته وأساليبه ، (ط٩) . عمان : دار الفكر للنشر والتوزيع .
- مصطفى ،سليمان ، محمد (٢٠٠٦م) ، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإدارة دراسة مقارنة " ، الدار الجامعية ، مصر .
- مصطفى ،سليمان ، محمد (٢٠٠٦م) ، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإدارة دراسة مقارنة " ، الدار الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٦ .
- الشمري ، صادق الرشد(٢٠٠٨) ، الحوكمة دليل عمل للإصلاح المالي والمؤسسي ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية.
- الشعلان، صالح بن إبراهيم (٢٠٠٨م)، مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الملك سعود.
- يعقوب ، فيحاء عبدالله ،و الغانمي ، فرقد ،(د.ت) أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وفي تحديد وعاء ضريبة الدخل (دراسة في قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب)، الجامعة المنصورية ، العراق.
- حداد ، مازن (٢٠٠٨م)، حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، جامعة دمشق.
- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية :الإسكندرية، ٢٠٠٨
- محمد، عبد الله عبد اللطيف ، (د.ت) ،دراسة عن مشكلات تطبيق مباديء حوكمة الشركات على القيد والتداول في سوق الأوراق المالية (مبدأ الإفصاح والشفافية).
- صمد، عمر علي(٢٠٠٩م)، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، الجزائر .
- حسانين، أحمد قطب(٢٠٠٩م) ، التكامل بين الآليات المحاسبية وغير المحاسبية لنظم الحوكمة وأثره علي الأداء وخفض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة للمنشأة" دراسة ميدانية على سوق الأسهم السعودي ،ص٢٠.
- زوليف ، أنعام حسن، (٢٠١٣م) الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية ودورها في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي، سلطنة عمان.
- التميم ، عباس،(د.ت)، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة.
- نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني (١٤٢٤هـ) الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م /٣٢), الرياض , المملكة العربية السعودية .